5 أسئلة لتقييم «قانون الفجوة الماليّة» المرتقب

السؤال 1

هل يعطي مشروع القانون الأولوية للمودعين من خلال احترام «تراتبية الحقوق»؟

- تنصّ المعايير الدولية على أن يتحمّل مساهمو المصارف الخسائر المالية أولاً قبل المساس بالودائع.

- يُعرف هذا المبدأ بـ«تراتبية الحقوق»، وهو يضمن توزيعاً عادلاً للخسائر ويكفل إعطاء الأولوية للمودعين في أي حلّ مقترح.

- حتى الآن، لم يتم تأكيد ما إذا كانت النسخة الأخيرة من مشروع القانون تحترم تراتبية الحقوق، مع العلم أن أي مشروع لا يلتزم بهذا المبدأ الجوهري لن يحظى بموافقة صندوق النقد الدولي.

السؤال 2

هل آليات استرداد الودائع مضمونة؟

- يتطلّب ضمان استرداد الودائع آلية سداد شفّافة ومضمونة لتحديد مستوى واضح من حماية الودائع.
- تشير تصريحات مسؤولين حكوميين إلى أن معالجة الودائع ستكون على النحو الآتي:
  - ستسدّد أول 100 ألف دولار أميركي لكل مودع على أقساط سنوية تمتد على 4 سنوات، على أن تساهم المصارف ومصرف لبنان بالتساوي في هذا السداد.
  - بالنسبة إلى المبالغ التي تتجاوز 100 ألف دولار، سيُصدر مصرف لبنان سندات مضمونة بالأصول بآجال تتراوح بين 10 و20 سنة تبعاً لشرائح الودائع، على أن تكون هذه السندات مضمونة بعائدات وإيرادات أصول مصرف لبنان.
- ما زالت مسألة السيولة والقدرة على السداد لدى المصارف ومصرف لبنان موضع تساؤل، ما يتطلّب توضيحات ومعالجات تضمن احترام حقوق المودعين وتفادي مخاطر التعثّر، إلى جانب توضيح دور أصول مصرف لبنان، ولا سيما الذهب، في الخطة المقترحة.

السؤال 3

هل مساهمة الدولة مضمونة؟

- إن مساهمة الدولة في تغطية جزء من الخسائر المالية يتطلب انسجاماً مع أهداف استدامة الدين العام، وفق تحليل مالي–اقتصادي للحدّ من مخاطر تخلّف جديد عن السداد، لما لذلك من أثر سلبي على مستويات استرداد الودائع.

- جرى التأكيد مجدّداً على أنّ الدولة ستساهم في تغطية جزء من الخسائر عبر المساهمة في إعادة رسملة مصرف لبنان. غير أنّ قيمة هذه المساهمة غير محدّدة، فضلاً عن كونها موضع خلاف، ولا سيما في ظل عدم حسم الجدل بشأن مدى صحة مطالبات مصرف لبنان على الخزينة بقيمة 16.5 مليار دولار أميركي.

- من الضروري إرفاق مشروع القانون بإطار مالي–اقتصادي وتحليل استدامة الدين لتحديد مستويات مساهمة الدولة من بين أمور أخرى.

السؤال 4

هل يعكس مشروع القانون التزاماً بالمحاسبة والعدالة؟

- على مشروع القانون أن يلحظ عناصر واضحة للمساءلة، تستند إلى تدقيق جنائي في مصرف لبنان والمصارف، وتشمل أدوات لمعالجة الأموال غير المشروعة، واسترداد الأرباح الناتجة عن الهندسات المالية، والمعاملات التي جرت بعد تشرين الأول 2019.

- تشير تصريحات المعنيين إلى إدراج بعض عناصر المساءلة، من بينها:
  - معالجة المعاملات التي تُعتبر غير نظامية على أسس قانونية.
  - استرداد الأرباح الناتجة عن الهندسات المالية والفوائد المفرطة.
  - فرض رسوم على من استغلّ نفوذه لتحويل أمواله إلى الخارج.

- غير أنّ هذه الأدوات تبقى محدودة وقابلة للتوسيع، بدءاً من إجراء تدقيق جنائي شامل، وتعريف واضح للمعاملات غير النظامية، وفرض رسوم إضافية ولا سيما على الأشخاص المعرّضين سياسياً، وعلى من استفادوا من معلومات داخلية عن وضع القطاع المصرفي.

السؤال 5

هل سينال مشروع القانون موافقة صندوق النقد الدولي ويفتح باب الدعم الدولي؟

- يُعدّ «قانون الفجوة» إصلاحاً محورياً، وإذا طُبّق بما يتوافق مع المعايير الدولية، فسيكون أداة أساسية لإعادة إحياء القطاع المصرفي وإطلاق عجلة الاقتصاد.

- تشكّل موافقة صندوق النقد الدولي عامل أساسي لاستعادة الثقة بالقطاع المالي والاقتصاد اللبناني، وشرطاً لا غنى عنه لفتح المجال أمام الدعم المالي الدولي. وهذان عاملان أساسيان لتحقيق أهداف مشروع القانون.

- حتى تاريخه، لا يوجد أي تأكيد على أن مشروع القانون يحظى بموافقة صندوق النقد الدولي.